



INFCIRC/445
3 June 1994
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: ENGLISH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية
نشرة اعلامية

رسالة مؤرخة في ٢١ آيار/مايو ١٩٩٤
وردت من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا
الديمقراطية الشعبية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

بناء على طلب البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، يعم على جميع الدول
الأعضاء في الوكالة نص البرقية الملحقة، المؤرخة في ٢١ آيار/مايو ١٩٩٤، والمحتجبة من مدير عام الادارة
العامة للطاقة الذرية إلى مدير عام الوكالة.

الملحق

برقية مؤرخة في ٢١ آيار/مايو ١٩٩٤
موجهة من السيد باك يوونج نام مدير عام الادارة العامة
للتقطة الذرية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الى
الدكتور هائز بليكس مدير عام الوكالة الدولية للتقطة الذرية

عزيزي السيد بليكس،

أود أن أشير إلى برقيكم المؤرخة في ١٩ آيار/مايو ١٩٩٤.

عندما أبلغنا وكالتك في عدة مناسبات بضرورة والجاج عملية إعادة تزويد المفاعل التجاري
للتقطة النووية الذي تبلغ قدرته ٥ ميجاواط بالوقود، طلبنا منكم اتخاذ التدابير ذات الصلة، بما في ذلك إزالة
الاختام، حتى يمكن أن تبدأ عملية إعادة التزويد بالوقود يوم ٤ آيار/مايو ١٩٩٤ كما كان مقرراً.

غير أن جانبكم رفض قبول مطلبنا العادل، بل وأظهروا موقفاً يفتقر إلى المحاملة عندما تراجعت
في وعدكم السابق بارسال اثنين من المفتشين يوم ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ لإزالة الاختام ومراقبة عملية
التزويد بالوقود، ثم ايفاد ثلاثة مفتشين اضافيين في موعد لاحق.

وقد دفعنا مثل هذا الموقف إلى البدء بصورة حتمية في إزالة الاختام ذات الصلة وتفریغ قضبان
الوقود ٩ سباب تقنية تتعلق بالسلامة.

ومع هذه التدابير التي اتخذت من جانبنا أصبحت معروفة بالفعل للجميع.

وعلى ضوء ما تقدم، يتضح للجميع أن مسؤولية البدء بعملية إعادة التزويد بالوقود دون حضور
مفتشي الوكالة تقع على أمانة الوكالة التي لم تف بتعهداتها بتأمين الأنشطة النووية السلمية، وليس على
جانبنا، هنا من جانبنا قد فعلنا كل ما كان ينبغي علينا أن نفعله.

ومثل هذا التصرف غير المقبول من جانب الوكالة يشكل انتهاكاً خطيراً لتعهدات الوكالة بالعمل
على أن تتعادي أنشطتها التنشيطية أي عرقلة لا مبرر لها لتشغيل مراقب الدول الأعضاء، كما أنه يشكل
مساساً بهيبة وسيادة دولة مستقلة ذات سيادة.

وقد بدأت عمليتنا لإعادة تزويد المفاعل بالوقود في وجود معدات المراقبة التابعة للوكالة، وكانت
تجري بحضور مفتشي الوكالة منذ ١٨ آيار/مايو .

وهذا يوضح أن قضبان الوقود المستهلك لم تحرف، وإن استمرارية الضمادات ظلت قائمة بالكامل.

وقد مضت عملية التزويد بالوقود بطريقة من شأنها أن تحفظ للوكالة بالكامل الامكانية التقنية لإجراء قياسات لقضبان الوقود المستهلك في الوقت الذي يتم فيه حل القضية النووية على أساس حل شامل.

هذا على الرغم من أن جانبكم رفض في بادئ الأمر أن يكون موجوداً أثناء عملية إعادة التزويد بالوقود لمجرد اتنا رفضنا الطلب الذي ورد من جانبكم باختيار وتأمين بعض قضبان الوقود.

والآن فإنكم تزعمون بطريقة تنطوي على تصيد للأخطاء أن التدابير التي قمنا بها من شأنها أن تشكل انتهاكاً لتعهداتنا بموجب اتفاق الضمادات، وفضلاً عن هذا فقد هددتم بإعداد تقرير عاجل بهذا المعنى لعرضه على مجلس محافظي الوكالة وعلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إذا لم تعلق عملية التزويد بالوقود التي بدأت بالفعل.

وهذا أشبه باللعن الذي يطلق صيحة استغاثة.

وأسوأ من هذا، فعل الرغم من أتنا سمحنا بالفعل، بصورة استثنائية، بأخذ عينات ومسحات مجهرية وإعداد خرائط للمسح الجيبي في مبني رقم ٢، وهي عمليات وصفتها جانبكم بأنها "أشطة تفتيشية لم تستكمل". أثناء عملية التفتيش التي جرت في آذار/مارس، فقد تباطأ جانبكم في هذه الأشطة التفتيشية متذرعاً بحجج غير معقولة، إلى أن أرسل جانبكم على مضض فرقة من المفتشين وصلت إلى بيوج ياج يوم ١٧ أيار/مايو.

وهذا وحده يدل بوضوح على المدى الذي وصلت إليه تصرفات أمانة الوكالة التي لا يمكن تبريرها فيما يتعلق بما يسمى "بقضيتنا النووية".

لقد أوضحنا موقفنا بعبارات مؤكدة في عدد من برقياتنا السابقة الموجهة إلى وكالتكم فيما يتعلق بطلب الوكالة الخاص باختيار قنوات الوقود وفصل وتأمين بعض قضبان الوقود.

وأود أن أذكركم على وجه الخصوص أنه في برقتي المورخة في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، قلت: "أنا سوف نسمع بالأشطة اللازمة لاختيار قنوات الوقود وتأمين قضبان الوقود على النحو الذي طلبتة أمانة إذا ثبتت الجولة الجديدة من المحادلات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، حتى أثناء إعادة تزويد القلب بالوقود، بحيث يتضمن لنا انتهاء الوضع الفريد لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في إطار حل شامل للقضية النووية، وإذا أظهرت أمانة بصورة غير متحيزة أنها لا تستغل نوايان الطيبة في أغراض أخرى. ولقد بدأنا للتو في عملية تفريغ قلب المفاعل، ولذا فإن الفرصة لاختيار وتأمين قضبان الوقود لا تزال قائمة".

ومن الحقائق المعروفة للجميع أن "قضيتنا النووية" هي ثمرة سياسة الولايات المتحدة العادلة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي فإن هذه القضية تتصل مباشرة بالعلاقات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا نجاهلت أمانة الوكالة هذه الحقيقة، فهذا يعني أن أمانة الوكالة تتعاملي عن الواقع.

اتا لا نستطيع قبول طلبكم بتعليق عملية إعادة التزويد بالوقود التي تجري الآن، نظراً للحالة الراهنة للتعامل، وسباب تقنية تتعلق بالسلامة.

وبنفي لأمانة الوكالة ألا توجه أي طلبات من شأنها أن تعوق الأنشطة النووية السلمية للدول الأعضاء.

ومن ناحية أخرى، فاتنا موافق على اقتراحكم بابناد السيد الدكتور بيريروس والسيد ف. بوشكاريست اللذين يصلاحان إلى بيوج يوم ٢٤ آيار/مايو لإجراء مناقشة حول المسائل المتعلقة بعملية إعادة التزويد بالوقود، ونطلب منكم تزويدنا في أسرع وقت ممكن بالمعلومات المطلوبة لاصدار تأشيرات الدخول.

وبنفي أن تجري المشاورات المقترحة دون أن تقرن بأية شروط.

ويمكن أن تتناول المشاورات المسألة المتعلقة بعملية إعادة التزويد بالوقود ومسائل أخرى أيضاً، وفي رأيي أنه إذا أجري الجانبان مشاورات جادة على أساس الواقع الفعلي، فسوف يتکنان من التوصل إلى حل عادل.

المخلص،

باق بيوج نام
مدير عام
الادارة العامة للطاقة الذرية
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بيوج ياج